

## المومآن بين مطرقة المستشفى الحكومى وسندان المستشفى الخاص

2017-09-09 مصطفى عبد زىء

كثرت الاختلافات الخدمية بين المستشفيات العامة والمستشفيات الخاصة، لعهه أسباب فالمستشفيات العامة ينقصها الخدمات الصحية وكذلك يوجد نقص فى الكادر الطبى، ويمكن أن نضيف الى ذلك عدم توفر الأدوية الكافية لمكافحة الأمراض المختلفة مع قله الخبرة عند بعض الأطباء، ومن الاختلافات بين النوعين المذكورين أيضا، أن المستشفيات العامة تأخذ أموالا قليلة مقابل العلاج داخل المستشفى، ولكن يقترن هذا التخفيض فى الأموال بعدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة للمريض، وكذلك قلة أو انعدام الدواء، وبعض المستشفيات العامة ينقصها نظافة الردهات والممرات وضيق غرف الطوارئ وغيرها.

أما المستشفيات الخاصة فإنها توفر خدمات صحية جيدة، وتحتوي على كادر طبي جيد وعدد كافى من ذوي الخبرات العالية فى مجالات الطب المختلفة وكذلك أطباء من أصحاب الخبرة فى عملهم، مع توفر أجهزة طبية عالية الدقة فى القياس وتشخيص المرض، مع القدرة على معالجة اغلب الأمراض والأدوية التى قد لا تستطيع المستشفيات العامة من اجرائها ولا توفير العلاج بعد العمليات او حتى أثنائها وقد يصل الأمر الى عدم القدرة على تشخيص الحالة.

ولكن هنالك مشكلة تطفو على السطح، وهى احتياج المستشفيات الخاصة الى أموال وأسعار عالية جدا قد تجعل من بعض المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود غير قادرين على مراجعة المستشفى الخاص بسبب الأجور العالية للعمليات الجراحية، هنا تبرز لدينا مشكلة طبقية صحية، مع أن الدولة ينبغي أن تحمي الجميع صحيا، ولكن عندما يكون أصحاب الأموال قادرين على حماية أنفسهم من المرض فيما يتعرض الفقراء الى الموت أو الإصابة بعاهة مستديمة، فهذا ما لا يصح لا شرعا ولا قانونا ولا حتى أخلاقيا.

عدم القدرة على دفع أجور الخاص

ولكن هذا هو الأمر الواقع، فيضطر الناس الفقراء (وهم الغالبية) لمراجعة المستشفيات العامة (الفقيرة) من حيث الدواء والكادر الطبي.

فالواقع أن المواطن يفضل المستشفيات الخاصة على المستشفيات العامة، ولكن تبقى القدرة على دفع الأجور هي الأمر الحاسم في هذا الأمر.

## توفر الضمان الصحي

إحدى أهم الخدمات الواجب على الحكومة العمل عليها وتقديمها للمواطنين، هي حماية صحتهم وتقديم العلاج اللازم لهم بما يجعلهم يتمتعون بصحة عالية، لذلك على الدولة أن تسن التشريعات اللازمة لتحقيق هذا الهدف الجوهرى ونعني به (الضمان الصحي)، وذلك من خلال طرق عديدة يمكن أن تقوم بها لجان تشريعية متخصصة في هذا المجال مع إمكانية الاستفادة من الخبرات الداخلية والخارجية في هذا المجال.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع في حياة الناس، قامت (شبكة النبا المعلوماتية) بجولة استطلاعية مباشرة مع عدد ممن لهم علاقة بهذا الموضوع، فكانت لنا زيارة لإحدى المستشفيات العامة (مستشفى الهندية الحكومية)، وقد طرحنا على المختصين بعض التساؤلات التي وددت في مقدمة الموضوع، ومنها ما هي أسباب ارتياد المراجعين الى المستشفيات الخاصة بدلا من المستشفيات العامة، وما هي الاختلافات بين هذين النوعين من المستشفيات؟.

وخلال تجولنا التقينا الدكتور (علي عبد الحسين/ اختصاص كسور) وطرحنا عليه تساؤلا فقال مبتسما: في المستشفيات العامة لا يتوفر الوقت الكافي للدكتور في إظهار خبراته لعلاج المريض، كذلك عدم وجود الدواء إلا بنسبة معينة، مع تعدد أنواع الأدوية مختلفة، يضاف الى ذلك قلة الردهات للمرضى، هذا ما يجعل المواطنون يفضلون المستشفيات الخاصة.

ثم التقينا بشاب يعمل في المستشفى مساعد مختبر (سعد جعفر) فقال في معرض إجابته عن سؤالنا: أن أهم الأسباب تقف وراءه وزاره الصحة لأنها لا توفر الدواء اللازم، وكذلك الأجهزة

الطباء الاءى آسآءءم فى الفءص والآءاليل والآصوير وهى آطواء آسبء العملىة الجراآىة، هءه الأءهزة قءىمة ورءىئة.

وأضاف: إن أءلاص بعض الأطباء فى عملهم ىآآلف فى المسآشفىاء العامة والآصاة.

## سوء معاملة المرضى فى المسآشفى الآءومى

فى آىن آآبرنا آءء المرآعىن (أبو سارة) برأىه آول هءا الموضوع فقآل: آوء فوارق عءىة بىن المسآشفىاء العامة والمسآشفىاء الآصاة، منها عءم الآهآمام بنظافة المسآشفىاء العامة وسوء الآعامل من بعض الأطباء مع المرضى.

وأضاف أبو سارة: إن الأطباء فى المسآشفىاء الآصاة ىعملون بآهء مضاعف وبآآقان كبرى، كءلك آوءء آآء آصرفهم آءهزة عمل آءىئة بالآضافة الى أن الكاءر الذى ىعمل معهم مءرّب ومهآم بعماله آىءا، ولا ىمكن أن نقارن إآراء العملىة الجراآىة فى المسآشفى الآءومى مع الآص، أما عءما نآكلم عن الأآور العالىة فى المسآشفى الآص فهنا آكمن الطامة الكبرى.

من آهآه عبّر المآامى (مآمء وهاب سعد) عن رأىه فى هءا الموضوع فقآل: أن على الآءومة وضع قوانىن لمنع الطبيب الذى ىعمل فى المسآشفىاء العامة عن العمل فى المسآشفىاء الآصاة، وكءلك آقليل من أسعار المسآشفىاء الآصاة وقال آخىرا أن على الآءومة آوفىر الأءوىة وآقءىم بطاآة الضمان الصآى لكل مواآن عراقى كما هو معمول فى ءول العالم الأآرى وبعضها أقل آروة من العراق بكآىر.

أهم الآلول لمكافآه هءه الظاهرة

بعء أن باآ واضآ الفارق الكبرى فى الآءماء الصآىة بىن المسآشفىاء العامة والآصاة، لآبء من آقءىم بعض المقآرآاء لوزارة الصآه والءوائر الآءومىة المعنىة بصآه المواآن العراقى، ومن هءا المقآرآاء، سن وآطبىق قانون

الضمنان الصءى للفقراء وأىضا وضع قوانىن آءآص فى آقلىل الأسعار للمسآشفىاء الآصاءة؁ والعمل على عقد صفقاء أدوىة مع شركاء عالمىة معروفة بءقآها؁ وآوفىر العلاء بكمىاء كافىة وأسعار مناسبة؁ مع وضع أنظمة رقابة صءىة على المسآشفىاء ووضع عقوبات للمقصرىن لضمنان آقءىم آءماء صءىة ءىءة للمواطن.